المخيمات آخر معاقل القضية الفلسطينية

عماد الحطبة
كاتب ومحلل سياسي

تعدّ قضية اللاجئين الفلسطينيين آخر ما تبقّى من القضية الفلسطينية على المستوى العملي. هذه القضية التي تقضّ مضاجع كلّ مروّجي أفكار السلام العربي الإسرائيلي، لأنه بوجود المخيمات، ووجود وكالة دولية خاصة لرعاية اللاجئين فيها، تشكّل الدليل الأخير على أن قضية فلسطين ليست قضية أرض يجري اقتسامها، لكنها قضية شعب طُرد من بلاده، وحُرم من أبسط حقوقه.

منذ اتفاقيات أوسلو، تنازلت منظمة التحرير الفلسطينية عن معظم مفاصل القضية الفلسطينية، جرى ذلك على مراحل، وصلت إلى حضيضها في المرحلة الحالية، عندما يتصدّى أكثر من مسؤول فلسطيني، بمناسبة ومن دون مناسبة، ليعلن أن سلطته أفشلت عمليات فدائية، واعتقلت مقاومين، في تساوق مذلّ مع إعلانات حكومة نتنياهو العنصرية أن "إسرائيل" لن تقبل بدولة فلسطينية، وأن دور السلطة هو حماية أمن "إسرائيل"، وأنها تنجح في القيام بدورها.

في الشتات الفلسطيني تنافس مخيما اليرموك في ضواحي دمشق، وعين الحلوة في ضواحي صيدا، على لقب عاصمة الشتات الفلسطيني. يضمّ كلّ مخيم منهما أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني، معظمهم جاءوا من مدن وقرى شمال فلسطين بعد حرب ١٩٤٨، إضافة إلى عدد محدود من لاجئي ١٩٦٧، وبعض الفلسطينيين الذين غادروا الأردن بعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. تميّز عين الحلوة باستقباله العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين الذين هربوا من المخيمات الفلسطينية، كنتيجة للحرب ضد سوريا الدائرة منذ عام ٢٠١١. لم يكن التنافس بين المخيمين على لقب "عاصمة الشتات" متعلّقاً بعدد السكان، ولكن بالدور النضالي لأبناء المخيم في العمل الفدائي الفلسطيني. وهذا يعني انخراط أبناء المخيم في المنظمات الفلسطينية، وعدد الشهداء، والخدمات التي تقدّم لأبناء المخيم من الهيئات الفلسطينية التي يعمل فيها أبناؤه. كان التنافس يشمل أيضاً التفاخر بنضال الآباء والأجداد في سبيل القضية، والأصول من المدن والقرى في فلسطين.

بعد أوسلو تحوّل مخيم اليرموك إلى مجرّد حي سكني وتجاري في ضواحي دمشق ذي أغلبية من اللاجئين الفلسطينيين. أما مخيم عين الحلوة فأصبح بالتدريج "غيتو" فلسطيني في محيط صيدا، خاصة بعد ظهور جماعات سلفية مسلحة فيه، مثل "عصبة الأنصار" التي أسسها هشام الشريدي، وتولّى قيادتها بعد مقتله أحمد عبد الكريم السعدي (أبو محجن).

أصبحت شؤون المخيمات من اختصاص "الأونروا" بحسب تصريحات أحد المسؤولين في سلطة رام الله، واحتفظ الفلسطينيون بسلاحهم داخل المخيمات اللبنانية، فأصبح المخيم قضية إنسانية دولية، وقضية أمنية لبنانية. لم يقتصر الأمر على هذين المخيمين بل نستطيع القول إنه تجاوزهما إلى معظم مخيمات الشتات الفلسطيني حيث غاب الفعل النضالي على الأرض وتحوّل إلى شعارات ومسيرات في المناسبات.

ظهرت مخيمات الضفة وقطاع غزة لتحلّ محل مخيمات الشتات، وأصبحت أسماء مثل مخيمات النصيرات وجباليا وجنين وبلاطة والدهيشة وغيرها، تحتل صدر نشرات الأخبار نتيجة الفعل المقاوم اليومي لسكانها، وقد توّج الصمود الأسطوري لمخيم جنين خلال عملية الدرع الواقي الإسرائيلية (٢٠٠٢) صورة المخيمات الفلسطينية المقاومة.

بعد الانقسام الفلسطيني (٢٠٠٧)، تراجع دور مخيمات الداخل، وبدت الأمور وكأنّ السلام المنشود قد حقّق أهدافه. وتفاقم الوضع مع الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة على هامش الأزمة المالية العالمية، ليأتي العام ٢٠١٠ حاملاً "الربيع العربي" الذي أشاع الفوضى في معظم الدول العربية، باستثناء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ونالت مخيمات سوريا الكثير من الدمار على يد الإرهاب، وكان مخيم اليرموك واحداً من أكثر المخيمات التي نالها ذلك الدمار والتهجير، وانخفض عدد سكان المخيم من نحو ١٦٠ ألف مواطن إلى ٢٠ ألفاً فقط، وهو ما أصاب مخيمات أخرى مثل مخيم درعا، ومخيم عين التل في حلب حيث بلغت نسبة الدمار الكلي والجزئي، بحسب الأونروا، أكثر من ٧٠٪ من مباني هذه المخيمات. تهجّر سكان المخيمات داخلياً، وباتجاه الأردن ولبنان، وجزء لا يستهان به حصل على التوطين الأوروبي خاصة في هولندا والدنمارك والسويد.

كان مصير مخيم عين الحلوة معاكساً، إذ ازداد عدد سكانه نتيجة هجرة الفلسطينيين السوريين، ومع هؤلاء جاء عدد لا يستهان به من الإرهابيين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، الذين شاركوا في الحرب على سوريا. كانت البداية مع بلال بدر الذي لمع اسمه ما بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥، ولجأ الإرهابيان شادي مولوي القادم من طرابلس، وأحمد الأسير القادم من صيدا إلى المخيم الذي أصبح مرتعاً للتنظيمات الإرهابية التي لم تتوانَ عن إطلاق النار تجاه الجيش اللبناني، مما دفع السلطات اللبنانية إلى بناء سور حول المخيم.

مع انشغال قوى المقاومة في التصدّي للمشروع الإمبريالي – الصهيوني في المنطقة، انشغلت قوى ما يسمّى الاعتدال العربي بالبحث عن فرصة لإعلان علاقاتها السرية مع "إسرائيل" من خلال اتفاقيات التطبيع التي انتشرت كالورم الخبيث في الجسد العربي. وقفت المخيمات حجر عثرة في وجه مخطّط التطبيع، أصبح لا بدّ من إنهاء ظاهرة المخيمات الفلسطينية. كان المثال السوري طريقة مهمة في التعامل مع المخيمات وإفراغها من جزء كبير من سكانها، من خلال الحرب والتدمير.

وقد لجأت "إسرائيل" إلى التضييق على المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية، وعادت مخيمات جنين وبلاطة وقلنديا إلى الواجهة من جديد، اقتحامات واعتقالات، وعمليات عسكرية واسعة تدفع أعداداً من المواطنين إلى هجرة المخيم بشكل مؤقت أو دائم. وفي مخيم عين الحلوة عادت المواجهات مع التنظيمات الإرهابية، والدمار والقتل الذي رافقها لتدفع سكان المخيم للبحث عن حلول خارج المخيم، الهجرة داخلياً أو خارجياً، ولاحقاً سيكون كل هؤلاء قابلين بالتوطين في لبنان أو غيره ليخرجوا من جحيم الحصار من الخارج، والقتل من الداخل.

سياسياً يتراجع الدعم المقدّم إلى وكالة "الأونروا"، وتتقلّص خدماتها يوماً بعد يوم. هذه الخدمات التي تغطي جزءاً مهماً من احتياجات اللاجئين الفلسطينيين خاصة في مجالي الصحة والتعليم، سيؤدي استمرارها بالتراجع إلى جعل حياة هؤلاء اللاجئين شبه مستحيلة. إنهاء ظاهرة المخيمات داخل فلسطين وخارجها، هدف إسرائيلي، تدعمه دول عربية عديدة بما فيها السلطة الفلسطينية نفسها. هذا الصداع يجب أن ينتهي، يجب البحث عن التمويل والآليات اللازمة لتوطين أبناء المخيمات داخل فلسطين وخارجها، سواء في دول الشتات أو خارجها. هناك من هو جاهز للقتل، وآخر جاهز للدفع، وثالث جاهز للتنفيذ.

بالمقابل يصبح المخيم الفلسطيني متراساً لا بدّ من دعمه ومن تسهيل حياة المواطنين داخله، ولا بدّ من دعم منظمة "الأونروا" لتبقى على مستوى خدماتها الحالي على الأقل. إذا سقطت المخيمات نكون قد خسرنا القلعة الأخيرة، وتكون الطريق أمام "إسرائيل" قد أصبحت معبّدة حتى أبعد نقطة في وطننا العربيّ.

نظراً لمركزية قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإنّ إنهاء ظاهرة مخيمات اللجوء داخل فلسطين وخارجها، هدف إسرائيلي، يصبح المخيم الفلسطيني، في مقابل هدف الاحتلال، متراساً لابدّ من دعمه ومن تسهيل حياة المواطنين داخله

الأمن الإسرائيلي بين الإئتلاف اليميني وقانون التغلّب

محمد جرادات
كاتب ومحلل سياسي

تتراوح المخاطر على الأمن الإسرائيلي بين ٤ مستويات؛ مخاطر مباشرة وجودية، كالحرب التي تعرض لها في تشرين الثاني/أكتوبر عام ١٩٧٣، ومواجهة عسكرية مباشرة، كانتفاضة الأقصى والحروب على غزة منذ عام ٢٠١٤، وأضرار أمنية غير مباشرة تتمثل في عمليات أمنية متباعدة داخلياً وخارجياً، كما قد تأتي هذه الأضرار نتيجة سياسات إسرائيلية تخلق فضاءات تعرّض الأمن الإسرائيلي للضرر العام.

ولكن "أشدّ المخاطر" التي قد تقع على الأمن الإسرائيلي، هو في حال حصل تصدّع في "الجيش" الإسرائيلي، وهو أمر لم يحصل سابقاً، ولم يحصل حتى الآن رغم التحذيرات من حدوثه التي تتوالى حالياً، على خلفية انقلاب الأغلبية على القضاء، في ظل تنامي الاحتجاجات داخل "الجيش"، وخصوصاً سلاح الجوّ، وهو الأمر الذي دفع نتنياهو إلى القول إن "الدولة" يمكن أن تدار من دون سربين من الطيران، ولكن لا يمكن إدارتها بلا حكومة.

يندفع المشهد الإسرائيلي الراهن بعد نجاح الائتلاف اليميني الحاكم في إقرار قانون تغلّب الأغلبية البرلمانية على معقولية المحكمة العليا نحو خلق فضاءات واسعة للإضرار بالأمن الإسرائيلي، ناهيك باحتمال وقوع مفاجآت قد تعزز الصراعات الداخلية بعد انتهاء عهد "نحن الإخوة" الذي أعلنه زعيم المعارضة يائير لابيد.

لا ترتبط المخاطر الأمنية المحدقة بالكيان الإسرائيلي بحوادث أمنية مباشرة داخلية أو خارجية حصراً، رغم احتماليتها المتزايدة عن ذي قبل، ولكنها تتكثف رويداً رويداً نتيجة الأجواء التي تتشكل بفعل مشهدية الواقع الإسرائيلي غداة إقصاء السلطة القضائية عن دورها الضابط، لإساءة السلطة التنفيذية استخدام صلاحياتها من جهة، ولاتساع دائرة الفساد في سدنة الحكم من جهة أخرى. هذا وسبق لرئيس أركان "الجيش" هليفي أن لحظ، خلال محاضرته في مؤتمر هرتسيليا ٢٠٢٣، أنّ إيران تتفوّق على "إسرائيل" في ٤ جوانب تتعلق بالمساحة وعدد السكان والمسافة وحجم الاقتصاد، ولكنه اعتبر أن كيانه يتفوق على إيران في الناتج القومي، إذ إن الناتج القومي للإسرائيلي يتجاوز ٤ أضعاف الناتج القومي للإيراني.

التراجع الاقتصادي الإسرائيلي المتوقع، في ظل تصاعد الخلاف مع واشنطن، مع احتمال إضراب نقابة العمال الهستدروت ونقابة الأطباء وأكثر من ١٥٠ شركة كبرى مع قطاع الهايتك، قد يلغي العامل الخامس للتفوق الإسرائيلي على إيران، وهو الذي اعتبره هليفي عاملاً حاسماً في القوة العسكرية الإسرائيلية الرادعة في وجه تنامي القوة الإيرانية.

الارتباط الوثيق بين الاستقرار الاقتصادي والتفوق العسكري في ظلّ العقل القضائي يرشح نحو مزيد من التطورات في الكيان الإسرائيلي بعد التغوّل اليميني ضد معقولية القضاء والتوعد بالمزيد، بما يجعل المشهد انقلاباً يمينياً، ليس ضد القضاء فحسب، إنما مجمل المنظومة أيضاً، بما يساعد على بقاء اليمين المتطرف في السلطة إلى الأبد، مع سياسات أمنية قمعية داخلية وخارجية، وهو الذي دفع الآلاف من التيار العلماني الليبرالي إلى الخروج إلى الشوارع، مع استنكاف الآلاف من الضباط والجنود والطيارين عن الخدمة الاحتياطية في "الجيش".

يصرخ مستوطن ضد حريدي سكناجي قائلاً: "لازم هتلر ذبحك"، فيما يخرج مستوطن آخر مسدسه ويطلق النار في الهواء في مواجهة المتظاهرين، ناهيك بعمليات الدهس، إضافةً إلى إصابة ١٢ شرطياً في "تل أبيب"، مع استدعاء فرق الخيّالة لقمع المتظاهرين في مشهد مرشح للتصاعد، وإن كان قابلاً للاحتواء أيضاً، ولكنه في كلّ الأحوال مشهد غير مسبوق في تاريخ الكيان العبري. فهل ينتظر قادة المعارضة غانتس ولابيد وليبرمان وساعر، وفي ظهرهم المحكمة العليا والرئيس الأميركي، حتى جولة الانتخابات التي قد لا تأتي قريباً لإسقاط نتنياهو الذي يستبيح "كل قيم الدولة" في هذا الكيان المحفوف بالمخاطر، بحسب تعبير بايدن، أو يسارعون نحو تظاهرات وإضرابات وإجراءات أكثر قوة؟

الأيام المقبلة حبلى بالمفاجآت، رغم الكوابح الضابطة، وهي ما زالت فاعلة لضبط النزاع، ولكن إن سقط واحد منها على شاكلة ما جرى يوم اغتيل رابين أو ربما أقل من ذلك، فقد تخرج قاطرة "تل أبيب" برمتها عن سِكّة الإيقاع ليعزف كلّ طرف وفق ما يراه.

يندفع المشهد الإسرائيلي الراهن بعد نجاح الائتلاف اليميني الحاكم في إقرار قانون تغلّب الأغلبية البرلمانية على معقولية المحكمة العليا نحو خلق فضاءات واسعة للإضرار بالأمن الإسرائيلي

التحليل الإخباري

إنقلاب النيجر.. فرنسا تخسر نفوذها في القارة الافريقية

عبير قاسم
موقع العهد الاخباري

لا يزال الانقلاب المعلن في النيجر يثير ردود فعل واسعة إقليمية ودولية، خاصة ان النيجر تمثّل أهمية جيوسياسية بالنسبة للدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة باعتبار ما تملكانه في تلك المنطقة من قواعد عسكرية هامة.

ولا يخفى ان النيجر ـ التي تعد واحدة من أفقر دول العالم وأقلها نمواً على الإطلاق ـ هي سابع أكبر منتج لليورانيوم في العالم الذي يعتبر ضرورة لفرنسا ومن ورائها الدول الغربية، ويدخل في الصناعات النووية والكهربائية الهامة. ولعل التساؤل الأهم هو هل بدأت فرنسا تخسر نفوذها في القارة الافريقية خاصة ان انقلاب النيجر جاء بعد سلسلة انقلابات عرفتها المنطقة في مالي وبوركينا فاسو وأسقطت أنظمة حليفة لباريس والغرب عموما.

ويرى بعض المحللين ان هذا الانقلاب يعد ضربة لمصالح فرنسا في هذا البلد خاصة بعد انسحابها من مالي إثر انقلاب أطاح بالرئيس الحليف الرئيسي لباريس، ومن شأن انقلاب النيجر أن يّسهم في تشكيل خارطة جيوسياسية جديدة تعد جزء من تحولات كبرى تشهدها القارة، خاصة مع دخول قوى على خط المعادلات مثل روسيا والصين واللتان تعتبران بالنسبة للمجتمعات الافريقية جزء من مرحلة جديدة هي مرحلة التخلص من النفود الفرنسي التقليدي الاستعماري وبناء شراكات جديدة مع قوى أخرى تقوم على الندية. وبات جليا الترابط القوي اليوم بين المجلس العسكري في النيجر وروسيا خاصة بعد ان طلب رسميا دعم مجموعة "فاغنر" العسكرية الروسية الخاصة، لمواجهة أي ضربة خارجية قد تنفذ ضدهم. من قبل مجموعة "ايكواس" التي وضعة خطة لتدخل عسكري محتمل في النيجر.

عوامل داخلية وخارجية

اما عن أسباب الانقلاب وتوقعاته لمآل الوضع يجيب الباحث المغربي ادريس المغربي بالقول: " ان هذا الانقلاب يحيل الى عوامل متداخلة فيها ما هو داخلي وفيها ما هو خارجي. على المستوى الداخلي هذا الانقلاب يعتبر في جزء كبير منه ناتج عن هشاشة الوضع داخل البلاد الافريقية التي لم تتمكن من ارساء مؤسسات مستقرة، ولم تراكم تجربة تنموية قادرة على تجاوز التبعية للخارج وتجاوز المعضلات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي تهمّ عددا من البلدان الواقعة في منطقة الساحل الافريقي."

اما على المستوى الخارجي يجيب محدثنا بالقول: " لا تُخفى حقيقة احتدام التنافس الشديد بين مجموعة من القوى الدولية الكبرى وانتقاله الى افريقيا. وبرز هذا التنافس في مالي وعدد من الدول. وتجلى ذلك في شكل رفض للتواجد الفرنسي داخل افريقيا في مقابل تصاعد أدوار بعض القوى الدولية والإقليمية كما هو الأمر بالنسبة لروسيا والصين".

في المحصلة ان هشاشة بعض الانظمة وعدم وجود مقومات تدعم سيادة الدول في أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية هو الذي فتح المجال أمام القوى الدولية لتمارس المزيد من التدخل بغية تحقيق مصالحها الأمنية والاستراتيجية وتوظفّها في سياق الصراع الحالي لإرساء نظام دولي تعددي تسعى كل من روسيا والصين للعب دور طلائعي فيه.